

# لوجستيات التخزين تفتح آفاقاً أوسع للأمن الغذائي السعودي

## تعزيز البنية التحتية بمشروع يتضمن إقامة 16 صومعة للحبوب في ميناء جازان ورأس الخير



### نقلة مهمة في مسار تأمين الغذاء

وأكبر محطة إقليمية في ميناء ينبع التجاري لاستيراد ومعالجة وتصدير الحبوب على أن يتم بناؤها على مرحلتين وستكون طاقة استيعابها حوالي 5 ملايين طن سنوياً.

وستقبل ميناء ينبع في وقت سابق هذا الشهر أول شحنة قمح للمؤسسة العامة للحبوب بحجم 54 ألف طن، ومن المنتظر تعاقب وصول الشحنات الأخرى للميناء بعد اكتمال مشروع الصوامع الذي تم إنشاؤه بطاقة 120 ألف طن.

وتظهر الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ قدرة كبيرة في أداء البوابات التجارية البحرية للبلد الخليجي خلال الأشهر الماضية التي واكبت الإجراءات الاحترازية ضد تفشي جائحة كورونا محلياً وعالمياً.

وتم تأسيس شركة سالك في 2011 لتأمين إمدادات غذائية للسعودية من خلال إنتاج ضخم واستثمارات في الخارج، وهي ذراع الاستثمار الزراعية لصندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادي).

**1** **طن من الحبوب طاقة التخزين للصوامع الجديدة، وفق الهيئة العامة للموانئ السعودية**

وأبرمت موانئ في يوليو 2020 اتفاقية مع الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) لتشييد أول

وكانت الحكومة قد جسدت في أغسطس الماضي خطواتها باتجاه تحقيق الأمن الغذائي بتوقيع الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) شركة استراتيجية بقيمة 110 مليون دولار مع الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) لتأسيس الشركة الوطنية للحبوب.

ويسعى الكيان الجديد لتجارة الحبوب لتلبية الاحتياجات المستقبلية للبلد النقطي من الحبوب الرئيسية خاصة وأن الاتفاقية تأتي بعد أسابيع من الإعلان عن بناء أكبر محطة لتخزين الحبوب في الشرق الأوسط بميناء ينبع المطل على البحر الأحمر.

وتعمل الهيئة العامة للموانئ على تنمية قطاع بحري مستدام ومزدهر لترسيخ مكانة السعودية كمركز لوجستي عالمي ضمن استراتيجية يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان والتي كان قد أعلن عنها نهاية الشهر الماضي.

وقال الأمير محمد حينها إن "أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية يتمثل في زيادة مساهمة قطاع النقل والخدمات اللوجستية في إجمالي الناتج المحلي الوطني من 6 في المئة حالياً إلى 10 في المئة بنهاية العقد الحالي".

وأضاف "تريد من الاستراتيجية تمكين نمو الأعمال وتوسيع الاستثمارات، وزيادة ما يرضه هذا القطاع من إيرادات غير نفطية بشكل سنوي ليصل إلى حوالي 45 مليار ريال (12 مليار دولار) في عام 2030".

فتحت استراتيجية السعودية لتأمين الغذاء باباً جديداً لتعزيز دور قطاع لوجستيات التخزين انطلاقاً من الموانئ البحرية بهدف جعلها عنصر جذب استثماري، وتطويرها بما يدعم التجارة والتنمية الاقتصادية للبلد الخليجي لرفع الخزينة بعوائد إضافية ومستدامة.

واللائف في الاتفاقية الجديدة أن السعودية تعول كثيراً على الشراكة مع القطاع الخاص، وأيضاً للدور الحيوي الذي يؤديه قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية بوصفهما من الممكنات الرئيسية لمختلف الصناعات والقطاعات المهمة، ومنها قطاع الأمن الغذائي.

ويقول خبراء إن الصفقة تأتي في سياق سباق بين دول الخليج لوضع أسس مستدامة تساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء مستقبلاً مع تزايد التحذيرات من حدوث نقص بسبب موجة الجفاف التي تضرب العالم جراء الاحتباس الحراري.

لكن المسؤولين السعوديين يقولون إنها تأتي تحقيقاً لمستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي تسهم في ترسيخ مكانة البلد الخليجي كمركز لوجستي عالمي ومحور ربط للقارات الثلاث تماشياً مع ركائز برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية (ندلب) وفق "رؤية 2030".

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة عبدالرحمن الفضلي قوله، إن "منظومة الأمن الغذائي في المملكة نجحت في امتصاص الصدمات التي خلفتها جائحة كورونا".

وأوضح أن الأسواق المحلية لم تشهد ندرة أو نقصاً في أي سلعة غذائية رغم التحديات الكبيرة التي واجهت سلاسل الإمداد العالمية في ظل انتشار كورونا في العديد من الدول الرئيسية المصدرة للغذاء في العالم.

وتسعى الرياض للاستفادة القصوى من الطاقة الاستيعابية الضخمة بالموانئ، ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الموانئ إلى 90 في المئة بحلول عام 2030 بما يخدم إقامة مشاريع تنموية متنوعة تسهم في تحقيق قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي، وتدعيم بيئة الاستثمار والحركة التجارية في البلد.

الرياض - دخلت السعودية مرحلة جديدة في بلورة رؤيتها بعيدة المدى الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي بالإعلان عن صفقة لبناء صوامع إضافية لتخزين الحبوب، ضمن استراتيجية شاملة تركز على بناء قدراتها ورفع جاهزيتها، لمواجهة التحديات المتزايدة في قطاعات إنتاج الغذاء في السنوات القادمة.

وتفرض التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي في البلد الخليجي النقطي تسريع وتيرة اعتماد كافة الوسائل الكفيلة التي ستساعد أكبر اقتصاد عربي على مواجهة التقلبات الاقتصادية التي يعاني منها العالم بفعل أزمة الجائحة وتأثيرات ذلك على إيرادات الطاقة.

وفي تجسيد لتلك الرؤية، وقّعت الهيئة العامة للموانئ (موانئ) الأربعة اتفاقية مع الشركة المتحدة لصناعة الأعلاف، أحد أبرز شركات القطاع الخاص المحلية في مجال التخزين، لإنشاء 16 صومعة لتخزين الحبوب بميناءي جازان ورأس الخير بحجم استثمارات يبلغ 370 مليون ريال (98.6 مليون دولار).

ونكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن طاقة تخزين المشروع اللذين تبلغ مساحتهما 30 ألف متر مربع بالنسبة إلى ميناء جازان و60 ألف متر مربع بالنسبة إلى ميناء رأس الخير تبلغ مليون طن، وتقدر الكمية السنوية التي سيتم تناولها 2.88 مليون طن.

ووفقاً للعدد الاستثمارية، سيتم إنشاء مجمع كامل لتوزيع وتوجيه الحبوب، وميناء خاص للتغليف داخل الموقع، إلى جانب توفير عدد 4 معدات تفريغ مثبتة على الرصيف وفق أحدث طراز بطاقة تفريغ 600 طن في الساعة.



عبدالرحمن الفضلي

منظومة الأمن الغذائي نجحت في امتصاص الصدمات

## التضخم يعرقل نمو الاقتصاد التركي

ومع امتداد المخاطر التضخمية إلى يوليو الجاري أظهر مسح أجرته وكالة بلومبرغ وشمل 14 محلاً أن معظمهم يتوقعون خفض سعر الفائدة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2021.

وقال أربعة منهم إن المركزي سيبدأ التيسير النقدي في الربع الثالث من هذا العام، بينما قال أحد المحللين إن العملية لن تبدأ قبل شهر يناير المقبل.

ويرى محللو بنك مورغان ستانلي، بمن فيهم ألينا سليوساريتسول، أن أول تخفيض بمقدار 100 نقطة أساس سيكون في سبتمبر المقبل "عندما توفر التدفقات الداخلة المتعلقة بالسياحة بعض الدعم لسوق العملات الأجنبية".

فانج أكليك لا يوجد مجال لنفض سعر الفائدة قريباً مع استمرار التضخم

ومع ذلك، إذا ظل التضخم مفاجئاً في الاتجاه الصعودي فقد يكون هناك انخفاض أقل بمقدار نصف نقطة مئوية أو قد يتم تأجيل التيسير النقدي حتى الربع الرابع.

وقال الخبير الاقتصادي في دويتشه بنك فانج أكليك إنه "بالنظر إلى الارتفاع الكبير في توقعات التضخم والنضج في يوليو نعتقد أنه لا يوجد مجال لخفض سعر الفائدة على المدى القريب". وأضاف "نحافظ على توقعاتنا لبدء دورة التيسير في أكتوبر المقبل بخصف 50 نقطة أساس".

أنقرة - أبقى البنك المركزي التركي الأربعاء سعر الفائدة دون تغيير عند 19 في المئة، في خطوة لم تكن مفاجئة بالنسبة إلى الكثير من المحللين، وسط قلق من أن يشهد التضخم تقلبات أكبر خلال هذا الصيف.

ويقول محللون إن هذا الوضع سيرفع على الأرجح نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد الذي يعاني من عدة صدمات رغم مكابرة المسؤولين، وعلى رأسهم الرئيس رجب طيب أردوغان، بأنه يتعافى.

ورغم أن أسعار الاستهلاك في تركيا ارتفعت خلال الأشهر الماضية بشكل غير متوقع إلى 17.5 في المئة، إلا أن المركزي لم يقدم أي مؤشر واضح على أن التيسير النقدي متوقع في الفترة المقبلة.

وكان آخر تغيير أدخله المركزي على أسعار الفائدة في مارس الماضي عندما رفعها المحافظ السابق لتجنب التضخم الذي يرتفع منذ سبتمبر الماضي وتخطى العشرة في المئة في معظم السنوات الأربع الماضية.

وقالت لجنة السياسات في البنك المركزي إن "التقلبات المحتملة في التضخم خلال الصيف بسبب إنهاء إجراءات العزل العام وارتفاع مستويات توقعات التضخم لا تزال تشكل مخاطر على التسعير وفاق التضخم".

ويعكس ارتفاع معدل التضخم الأساسي في تركيا إلى أعلى مستوى على الإطلاق حجم التحديات التي تواجه السلطات في محاولاتها خفض الأسعار لتتمكن من خفض أسعار الفائدة المرتفعة التي تعرقل نمو الاقتصاد.

بهذا، وكذلك بنسبة النساء المرتفعة في هذه المجموعة.

وتتسابق العشرات من الشركات الألمانية إلى منتدى توظيف خاص باللجوءين في شهر فبراير، بحثاً عن المهارات اللازمة للوظائف التي تعرضها بهدف إدماجهم تدريجياً في سوق العمل الذي يعاني نقصاً كبيراً في العمالة الماهرة.

**مؤشرات البطالة بين اللاجئين**

- 65 في المئة من السوريين يحصلون على إعانات
- 43.7 في المئة من الأفغان يحصلون على إعانات
- 37.1 في المئة من الصوماليين يحصلون على إعانات

وعلى مدار السنوات العشر الأخيرة انجذب مئات الآلاف من الطلبة الأجانب إلى ألمانيا بفضل نظام التعليم الذي اكتسب سمعة عالية، ويكاد يكون مجاناً وكذلك فرص العمل الكبيرة بعد التخرج، وتوضيح بيانات مكتب الإحصاء الاقتصادي أن عدد الطلبة الأجانب في ألمانيا زاد بنسبة 70 في المئة تقريباً في الفترة بين 2009 و2019.

وقالت أنيا روبرت المستشارة بجامعة آر.دي.يو.تي.اتش. أخن والمختصة بتوجيه النصح للطلبة في ما يتعلق بالحياة العملية بعد التخرج، إن "الطلبة الأجانب في ألمانيا يجدون صعوبات أكبر مما يواجهه الألمان في العثور على وظائف".

## انحسار زخم توظيف اللاجئين في سوق العمل الألماني

السوريين في سن العمل مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، حيث كانت تبلغ نسبتهم في ذلك الحين نحو 70 في المئة.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية إلى خبير الشؤون الداخلية في الكتلة البرلمانية للحزب المسيحي، ماتياس ميديليغ قوله إن هذه "الأرقام الصادرة عن الوكالة الاتحادية للتشغيل تظهر أنه لا يزال أمامنا الكثير في مجال الاندماج في سوق العمل".

وأشار إلى أن النسبة المرتفعة للمستفيدين السوريين من الدعم الحكومي، وقال إنه "ملفت للنظر في ضوء ارتفاع فرص الحصول على حماية (بين السوريين) في ألمانيا، وبالتالي توفر احتمالية جيدة للبقاء فيها مقارنة بجنسيات أخرى".

ويعتقد أنه بدلاً من تقديم حوافز لجذب مهاجرين من ذوي المؤهلات المحدودة أو غير المؤهلين يتعين التركيز على المستحقين لحماية اللاجئين وتكثيف الجهود لتوفير وظائف لهم.

وبحسب بيانات الوكالة الاتحادية للتشغيل، فإن 27.4 في المئة من السوريين في سن العمل وأن 46.8 في المئة من جميع الأجانب و63.1 في المئة من الألمان كانوا منخرطين في سوق العمل في أبريل الماضي.

وقال بانو بوتفارا، عضو المجلس الاستشاري للاندماج والهجرة "يمكن القول بوجه عام إن معدل البطالة بين اللاجئين مرتفع للغاية دائماً في السنوات الأولى من الإقامة".

وتظهر مؤشرات التوظيف الحديثة أن الإجراءات المتبعة لإدماج اللاجئين في سوق العمل الألماني بدأت تفقد القوة الدفع رغم أن الجهات المعنية بتوفير فرص عمل للمهاجرين بذلت طيلة السنوات الأخيرة أقصى ما في وسعها للمضي قدماً بهذا الاتجاه.

برلين - أعلنت الوكالة الاتحادية للتشغيل في ألمانيا الأربعاء أن أغلب المهاجرين في البلاد باتوا يعتمدون كلياً أو جزئياً على إعانات البطالة المعروفة باسم "هارتس فير" ما يعني أن سوق العمل عجزت عن استيعاب أعداد جديدة من اللاجئين.

وأظهرت إحصائية حديثة للوكالة أن نسبة متلقي الدعم الحكومي بين المهاجرين السوريين على سبيل المثال بلغت 65 في المئة في مارس الماضي، أي ما يقرب من ثلثي السوريين العاملين في البلاد، وهي نسبة تفوق بكثير نسب



رحلة بحث مضيئة عن وظيفة